محاضرة رقم 6	
الكلية	الزراعة
القسم	الاقتصاد الزراعي
المادة باللغة العربية	تجارة خارجية
المادة باللغة الانجليزية	Foreign Trade
المرحلة	الرابعة
السنة الدراسية	2024-2023
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	أ.م .د سعد عبد الكريم حماد
العنوان باللغة العربية	سعر الصرف
العنوان باللغة الانجليزية	exchange rate
المصادر والمراجع	الطائي ، د . غازي (1999) كتاب الاقتصاد الدولي ، دار الكتب ، الموصل.
	الدليمي ، د . سعد عبد الكريم حماد (2023) كتاب تجارة خارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ، دار الدكتور للعلوم ، العراق .
	المشهداني ، د . خالد احمد فرحان (2017) كتاب التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، دار الايام للنشر والتوزيع ، الاردن .

المحاضرة : السادسة

سعر الصرف exchange rate

مفهوم سعر الصرف

هناك مفاهيم عدَّة يمكن من خلالها معرفة معنى سعر الصرف إذ يُعرّف على (أنه عملية بيع العملة الوطنية لبلد ما بهدف الحصول على العملات الأجنبية) .

ويمكن تعريفه أيضاً بأنّه (عدد الوحدات من عملة معينة التي يستلزم التخلي عنها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى) .

كما يُعرَف بأنّه (ذلك السعر الذي يتم من خلاله بيع وشراء مختلف العملات الأجنبية) .

من خلال المفاهيم السابقة يمكن تعريف سعر الصرف: بأنّه عملية مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر ، إذ تتم هذه المبادلة بسعر محدد.

أهمية سعر الصرف

1- إستعمال سعر الصرف كمؤشر لقياس تنافسية البلد مع البلدان الأخرى: إذ إنّ العلاقة بين التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية ، فعندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي (ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية) تنخفض القدرة التنافسية الدولية للسلع المحلية ، وبالعكس عندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي تزداد القدرة التنافسية الدولية للسلع المحلية ، كما موضح في الشكل الاتي:

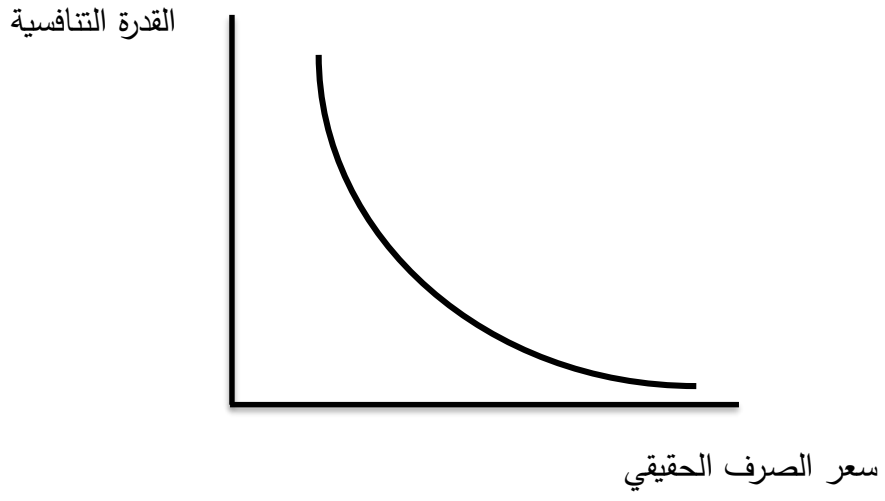

الشكل / العلاقة بين القدرة التنافسية الدولية وسعر الصرف الحقيقي.

2- تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي: إذ إنّ التوازن الداخلي يتحقق عندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار والأجور ، فضلاً عن تحقيق العمالة الكاملة ، في حين أنّ تحقيق التوازن الخارجي يتم عن طريق توازن ميزان المدفوعات.

3- يمكن عن طريق سعر الصرف تحقيق الأهداف المرغوبة التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها من خلال استعمال سعر الصرف كهدف مقابل العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم .

خصائص سعر الصرف:

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف هي:

1- المقاصة: هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها ترتكز على تسوية الحقوق والديون معاً الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة . المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدتين ، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما ، باستعمال الحقوق لتسديد الديون ، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالباً ما تكون المقاصة غير كاملة ، أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقاً للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

2- المضاربة: المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح ، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد ، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع . وتسمّى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

3- التغطية: تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف ، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة .

أنواع سعر الصرف:

1- سعر الصرف الإسمي:

هو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، أو هو سعر العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية . إنّ سعر الصرف الإسمي تَطرأ عليه تغيّرات تُسمّى إمّا تدهوراً أو تحسناً ، فإذا كان التغير الحاصل عبارة عن تحسن فإنّ هذا يعني ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، ويحصل العكس في حالة التدهور فهذا يعني انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .

2- سعر الصرف الحقيقي:

يُقصد بهذا السعر نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المُتاجر بها إلى الأسعار المحلية مُقاساً بعملة مشتركة . إذ يمكن من خلال سعر الصرف الحقيقي الربط بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الإسمي ووفق الصيغة الآتية:

$$Re = \frac{\mathrm{Pd}}{\mathrm{ePf}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

إذ إنّ:

Re : سعر الصرف الحقيقي.

e : سعر الصرف الإسمي.

Pd : الرقم القياسي لأسعار السلع بالعملة المحلية.

Pf : الرقم القياسي لأسعار السلع بالعملة الأجنبية.

بالنظر إلى المعادلة تتبيّن العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي ، كما وأنّ العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي للأسعار الأجنبية هي الأخرى عكسية ، في حين أنّ العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأسعار المحلية هي علاقة طردية ، ولتوضيح تلك العلاقات نستعين بالشكل البياني الاتي:

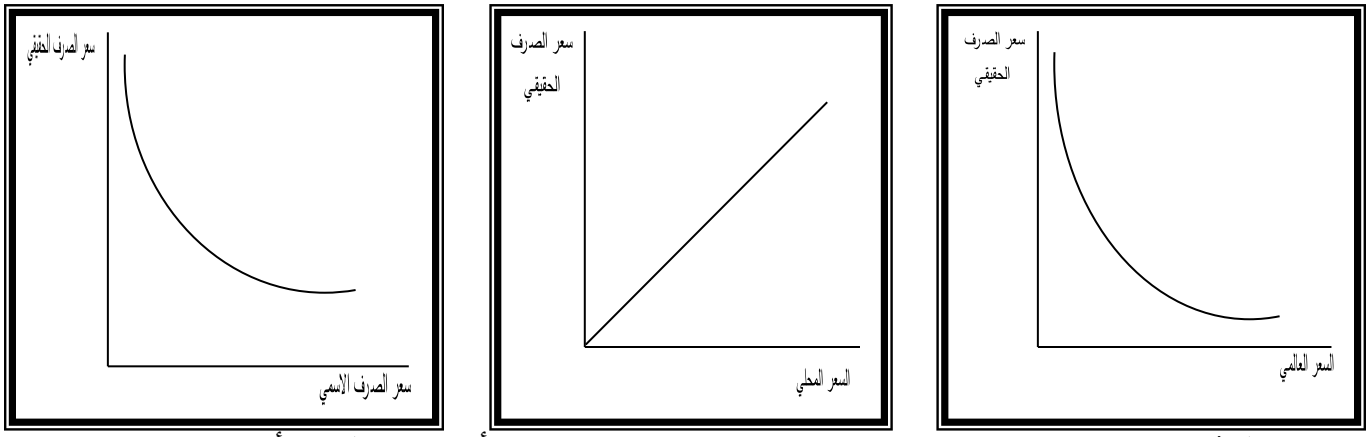

الشكل / العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي والأسعار المحلية والأجنبية

3- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

يستعمل هذا النوع من أسعار الصرف للتعبير عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة بلد ما بالنسبة لعملات أخرى في مدة زمنية معينة . وهذا يعني أنّ مؤشر سعر الصرف الفعلي يكون مساوياً لمتوسط عدَّة أسعار صرف ثنائية ، لذلك فإنّ سعر الصرف الفعلي يعد مؤشراً على تنافسية البلد مقابل البلدان الأخرى ، ولغرض تصحيح المعدل الإسمي لابد أن يخضع هذا المعدل إلى إزالة أثر تغيُّرات الأسعار النسبية ، وهو ما يتم التعبير عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي. 4- سعر الصرف العاجل والآجل:

تُطلق تسمية سعر الصرف العاجل على سعر الصرف الأجنبي الذي يتم تطبيقه في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال . إذ تتم الصفقات باستعمال تاريخ التسوية الفورية ، ولكن يُشترط ألاّ يتزامن تاريخ عقد الصفقة مع تاريخ يوم عطلة في مدينة نيويورك الأمريكية حتى وإن كان الدولار غير داخل في عملية البيع أو الشراء ؛ لأن العملات تُسعّر بالدولار.

على العكس من ذلك فإنّ سعر الصرف الآجل هو السعر الذي يتم بواسطته عملية بيع وشراء العملات الأجنبية في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة على أن يتم تحديد السعر ، وتاريخ التسليم ، ومبالغ العملتين موضع التعامل في التاريخ نفسه لإبرام عقد الصفقة .

5- سعر الصرف التوازني:

يتحدد هذا السعر عندما يتقاطع كل من منحى طلب السوق مع منحنى عرض السوق الخاصين بالعملات الأجنبية.

6- سعر الصرف التقاطعي:

إنّ حساب هذا النوع من أسعار الصرف الأجنبي يتم بين عملتين عن طريق أسعار صرف ثنائية أخرى . مثلاً إذا كان لدينا سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي وسعر الصرف بين الدينار الأردني والدولار الأمريكي فإنّه بإمكاننا حساب سعر الصرف بين الدينار العراقي والدينار الأردني.

تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف مثلما يتحدد أي سعر آخر في السوق ، وذلك بتقاطع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي مع عرضه.

1- الطلب على الصرف الأجنبي:

هو العلاقة العكسية بين كمية الصرف الأجنبي المطلوبة من عملة محددة وسعر الصرف الحاضر ، فإذا ارتفع سعر الصرف تنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ؛ لأن ارتفاع سعر الصرف الحاضر يجعل كل وحدة من الصرف الأجنبي أكثر ملائمة بالنسبة للعملة المحلية.

إنّ الطلب على الصرف الأجنبي يأتي نتيجة لاختلاف المعاملات التي تعمل بها دولة ما ، فاستيراد السلع ، والتحويلات إلى الخارج ، وصادرات رؤوس الأموال ، فضلاً عن استيراد الذهب لأغراض نقدية ، جميع هذه المعاملات وغيرها تدفع بالدولة إلى زيادة الطلب على الصرف الأجنبي.

إنّ منحنى الطلب على الصرف الأجنبي (DD) يأخذ شكل منحنى الطلب المعروف إذ ينحدر من الأعلى إلى الأسفل باتجاه اليمين ، ليعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ، كما موضح في الشكل الاتي.

2- عرض الصرف الأجنبي:

ينشأ منحنى عرض الصرف الأجنبي ؛ نتيجة لصادرات الدولة إلى الخارج ، فضلاً عن تحويلات الأفراد والمؤسسات إلى داخل الدولة ، وتسديد الديون للدائنين المحليين من قِبل الأجانب . تظهر جميع هذه الفقرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

إنّ منحنى عرض الصرف الأجنبي(SS) يكون ذو ميل الموجب ينحدر من الأعلى إلى الأسفل وباتجاه اليسار دلالة على العلاقة الطردية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه ، كما موضح في الشكل الاتي.

عند نقطة التقاء منحنى الطلب على الصرف الأجنبي (DD) مع منحنى العرض من الصرف الأجنبي (SS) فعند هذه النقطة يتحدد سعر الصرف الأجنبي ، كما موضح في الشكل الاتي:

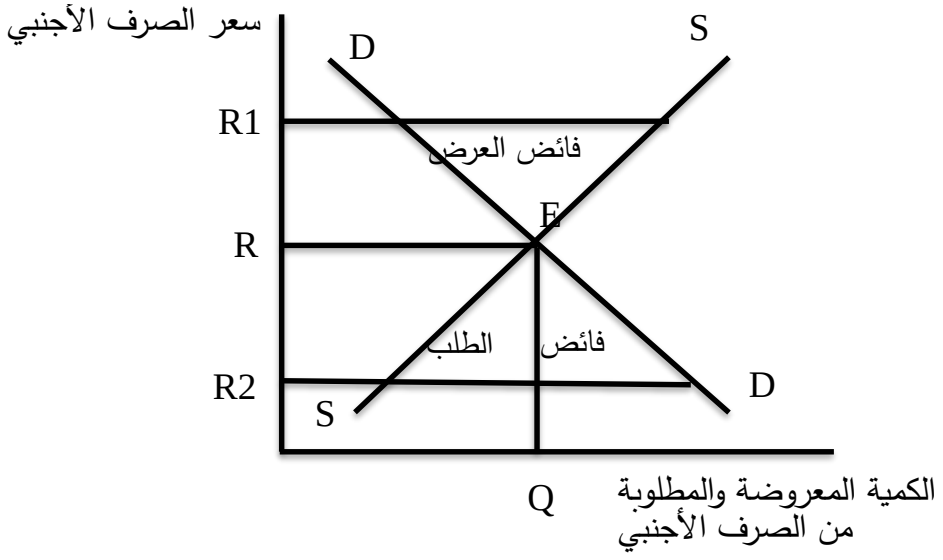

الشكل / تحديد سعر الصرف الأجنبي في سوق العملة الأجنبية

من الشكل اعلاه يتحدد سعر الصرف عند تقاطع منحني الطلب على الصرف الأجنبي (DD) مع منحني عرضه (SS) ، وعندها تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند النقطة (E) ، ويختل التوازن في حالة ارتفاع سعر الصرف عن السعر التوازني من (R) إلى (R1) فهذا يُحدث فائضاً في المعروض من الصرف الأجنبي ونقصاً في الطلب ، الأمر الذي يعيده إلى السعر التوازني ، وكذلك إذا انخفض السعر إلى (R2) فإن الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي ستزداد مقابل الشحة في العرض ممّا يرفع السعر نحو السعر التوازني.

نظم أسعار الصرف:

يُقصد بنظام الصرف الأجنبي (Exchange Rate System): مجموعة من القواعد تتبعها دولة ما في تحديد سعر صرفها الأجنبي قريباً أو بعيداً من قوى العرض والطلب . هناك ثلاثة أنظمة لتحديد سعر الصرف هي:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت: (Fixed Exchange Rate System)

وفقاً إلى هذا النظام فإنّ البنوك المركزية تحدد أسعار الصرف بالنسبة لعملتها (غالباً) على أساس ما تعادل من ذهب ، ثم تتم المقارنة مع العملات الأخرى ولا يُترك تحديد سعر الصرف لقوى الطلب والعرض في السوق الحرة ، وتقوم البنوك المركزية بمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من

نسبة معينة في الاتجاهين ، وغالباً ما تكون هذه النسبة (1%) من السعر المحدد ، ويكون منعها هذا عن طريق تدخلها في سوق الصرف الأجنبي للشراء أو البيع من أجل المحافظة على ثبات أسعار الصرف .

ثانياً: نظام سعر الصرف المرن: (Flexible Exchange Rate System)

يتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام عن طريق تفاعل قوى عرض العملة والطلب عليها ، إذ تسمح البنوك المركزية في ظل هذا النظام بتعديل أسعار الصرف ليتساوى بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية من غير تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم نظام تعويم العملات (Floating System) ، ففي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ؛ لأن جهاز الأسعار يقوم بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات والاستيرادات وانتقال رؤوس الأموال .

ثالثاً: نظام الرقابة على الصرف: (Exchange Control System)

إنّ توازن سعر الصرف في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق حركة الذهب كما هو الحال في نظام أسعار الصرف الثابتة ، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام سعر الصرف المرن ، ولكن التوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة بهدف الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.

إنّ جوهر هذا النظام هو توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على طالبي هذه العملات بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة ، ففي ظل هذا النظام تعمل السلطات النقدية على احداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات من أجل تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المطلوب .

يكون تدخل السلطات النقدية بشكل مباشر في فرض سعر رسمي أو أكثر من سعر من خلال اللوائح الآتية:

1- عدم السماح بحرية تحويل عملتها الوطنية إلى العملات الأجنبية إلاّ بشروط.
2- إخضاع تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
3- عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في نظامي أسعار الصرف الثابتة والمرنة.

قد يتساءل البعض عن الهدف من تدخل الدولة بالرقابة على الصرف وعدم ترك أمر تحديد سعر الصرف لآلية السوق ؟

للإجابة على هذا السؤال نعرض عدداً من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تدخلها بالرقابة على الصرف وهذه الأهداف:

أ- حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية: إنّ رفع معدلات العملات المحلية عن طريق الرقابة على الصرف يوفر للصناعة المحلية وقاية من منافسة السلع الأجنبية ، فأي بلد لا يمكنه أن يستمر طويلاً في عملية الشراء من غير أن يُبادل ببضائع على شكل مدفوعات ، وإنّ الاستيرادات تهبط في العادة إلى المستوى المنخفض للصادرات الذي فرضته أسعار العملات ، وبواسطة إجراء التعديلات المناسبة على أسعار الصرف يمكن ضمان تحقيق الحماية للسلع المحلية من مثيلاتها من السلع الأجنبية.

ب- الحد من خروج رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج: إنّ وجود الرقابة على النقد تقلل من تدفق رأس المال إلى الخارج ، وبالرغم من ذلك فإنّ أي دولة ذات معدلات صرف مرتفعة لا تستطيع في العادة التخلص من قيد منع تصدير رأس المال ؛ وذلك لأن تحركات رأس المال هذه تزيد من الارتفاع في قيمة العملات وتزيد الحافز على خروج هذه الأموال ، ولهذا يُشترط لنجاح الرقابة على الصرف في منع انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج هو أن تتعاون الدول الأخرى مع هذه الدولة ، أي أن تفرض الدول التي تنتقل إليها رؤوس الأموال رقابة بالنسبة لرؤوس الأموال هذه.

ت- الوقاية من موجات الكساد الخارجية: تضطر الدول إلى استعمال نظام الرقابة على الصرف الأجنبي من أجل عزل الاقتصاد القومي عن الانعكاسات التي ترد إليه من الخارج ، فقد ترى الدولة أنّ زيادة كمية النقود في اقتصادها المحلي سيحميها من الكساد ، في حين أنّ هذه الزيادة في كمية النقود قد تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بحيث تقل الصادرات أو تزيد الاستيرادات وكِلا الأمرين يؤديان إلى اختلال ميزان المدفوعات.

ث- الحصول على موارد مالية للدولة: قد تستعمل الدولة نظام الرقابة على الصرف بهدف الحصول على الموارد المالية ، ويتحقق ذلك عندما تفرض الدولة رسوماً أو ضرائب على التحويلات التي يُرَخص بها للمسافرين للخارج ، أو عندما تأخذ الدولة بنظام أسعار الصرف المتعددة فتضع سعراً معيناً لشراء العملات الأجنبية من المصدرين ، بينما تضع سعراً آخر أعلى تبيع به العملة للمستوردين.

ج- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات: إذا كان الاختلال في ميزان المدفوعات بشكل مؤقت ولا يستلزم تخفيض قيمة العملة ، فعند ذاك تلجأ الدولة إلى فرض الرقابة على النقد بحيث توجه الطلب إلى العملات الأجنبية ، وتوجه عرضها أيضاً بحيث تعيد التوازن في ميزان المدفوعات.

حتى تستطيع الدولة التحكم في معدلات صرف سعر عملتها مقابل العملات الأخرى في ظل نظام الرقابة على الصرف ، فإنّها تستعمل مجموعة من الأساليب والسياسات الاحتكارية منها :

- حظر استيراد وتصدير العملة الوطنية.
- تقوم الدولة من خلال صندوق خاص أو ادارة خاصة تسمى بإدارة النقد الأجنبي بعملية شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إلزام كل من المصدرين والمستوردين بالحصول على تصاريح تصدير واستيراد ، ومن ثَمَّ تكون عمليات التبادل تحت رقابة الدولة وتكون دورة النقد الأجنبي دخولاً وخروجاً تحت رقابة الدولة أيضاً.
- الحد من حجم السياحة الوطنية المتجهة إلى الخارج ، وتحديد مقدار ما يسمح للسائحين بحمله من عملات أجنبية .